

الجهات الفاعلة غير الحكومية وحلول المياه المشتركة

التحبير حمزة شريف

د. إبراهيم بحر العلوم

باحث أقدام - مركز العلمين للدراسات

وزير النفط الأسبق - رئيس مؤسسة بحر

البيئية والتغيرات المناخية والمياه

العلوم الخيرية

(ACECCWS)

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٥/١ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٥/٥/١٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥/٥/٢٠

الجهات الفاعلة غير الحكومية، بضمنها المنظمات غير الحكومية (NGOs)، هي كيانات تشارك أو تتصرف في العلاقات الثنائية والدولية وتتمتع بالقدر الكافي من القوة للتأثير والتسبب في التغيير ولم تكن تنتمي إلى أي مؤسسة راسخة في الدولة ٢. وقد أدت الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية في الديناميكيات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. وتمتلك الكيانات الفاعلة غير الحكومية نفوذاً أكبر في مجالات عالمية متعددة وغيرها. وسيجلب كل نوع من هذه الكيانات قدرات فريدة ودرجات متفاوتة من النفوذ للتأثير على أهداف وديناميكيات الدول وبينها. وقد أدت الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية في الديناميكيات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه، ولأهمية المياه في جميع مجالات الحياة على الأرض، ركزنا في هذه البحث على المياه لدراسة هذه الجهات وما تقوم به في مجال المياه والبيئة وتغيير المناخ والمصاعب والمشاكل التي تواجهها وسبل دعم عملها وتطويره بما يخدم استدامة توفر الموارد المائية كمّاً ونوعاً لكافة مستخدميها. وللتشابه بين الأدوار المتنوعة لمختلف تخصصات الجهات الفاعلة غير الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الجهات الفاعلة غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المياه والبيئة، تغير المناخ.

Non-state actors, including Non-Governmental Organizations (NGOs), are entities that participate or operate in bilateral and international relations, possessing sufficient power to influence and bring about change, while not belonging to any established state institution. Non-state actors have played an increasingly significant role in global dynamics since the end of the Cold War, and this trend is likely to continue. These entities wield greater influence across and within multiple global domains. Each type of such actors brings unique capacities and varying degrees of influence to affect the objectives and dynamics of states and their interactions. Given the importance of water in all aspects of life on Earth, this study focuses on water to examine the activities of these actors in the fields of water, environment, and climate change, along with the difficulties and challenges they face, as well as ways to support and enhance their work in order to ensure the sustainable availability of water resources in both quantity and quality for all users. Moreover, the diverse roles of the different specializations of non-state actors share notable similarities.

Key words: Non-state actors, Non-Governmental Organizations (NGOs), Water and Environment, Climate Change.

المقدمة

غالباً ما تواجه المؤسسات، التي تسيطر عليها الدولة في كل منطقة وفي كل نوع من أنواع الحكومات تحديات أكبر في تلبية توقعات مواطنيها، خاصة في الدول الضعيفة أو الهشة. لذلك يتجه الناس، على مستوى العالم، إلى جهات غير الحكومية لثقتهم بها أكثر من الحكومات. ويتنوع نفوذ وتأثير الكيانات الفاعلة غير الحكومية من تقديم الخدمات الاجتماعية والحكومة في قطاعات مختلفة، إلى معالجة التحديات العابرة للحدود الوطنية، مما يضعها في بعض الأحيان في منافسة مباشرة مع مؤسسات الدولة، ومن ثم المساعدة في تشكيل المعايير والقيم التي تمنحها مكانة بارزة بعيداً عن الحكومات^١.

والجهات الفاعلة غير الحكومية، بضمنها المنظمات غير الحكومية (NGOs)، هي كيانات تتمتع بالقدر الكافي من القوة للتأثير والتسبب في التغيير ولم تكن تنتمي إلى أي مؤسسة راسخة في الدولة^٢. وقد أدت الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية في الديناميكيات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. ولأن المشهد العالمي أكثر انقساماً وتنازلاً والمؤسسات الحكومية أقل قدرة على التكيف ووجود قدرات وموارد أكبر متاحة خارج الحكومات، مما يمنح الكيانات الفاعلة غير الحكومية نفوذاً أكبر في مجالات عالمية متعددة وعبرها. وسيجلب كل نوع من هذه الكيانات قدرات فريدة ودرجات متفاوتة من النفوذ للتأثير على أهداف وديناميكيات الدول وبينها. وفي قطاع المياه فإنها تضم مجموعة واسعة من الكيانات، بما في ذلك مستخدمي المياه، ومنظمات المجتمع المدني (العالمية والإقليمية والمحلية) والمنظمات المجتمعية والشعوب الأصلية والفلاحين والأوساط الأكاديمية والأشخاص. كذلك الحكومات بدون الوطنية والشركات التجارية والمعاهد الأكاديمية والعلمية وحركات المجتمع المدني. ولكل نوع من هذه الكيانات قدرات فريدة ودرجات متفاوتة من النفوذ للتأثير على أهداف وديناميكيات الدول وبينها^٣.

فمثلاً تعرف لجنة الأمم المتحدة للمياه دور المنظمات غير الحكومية على أنه دور الشركاء الداعم في المقام الأول لعمل لجنة الأمم المتحدة للمياه. حيث يطلب من الشركاء الاستفادة من خبراتهم وشبكاتهم للمساعدة في تنفيذ العمل في إطار لجنة الأمم المتحدة للمياه وتعزيز الأجندة الدولية المتعلقة بالمياه العذبة. وتشارك المنظمات غير الحكومية أيضاً وبشكل مباشر في إطار حوكمة المياه الإقليمية عبر الحدود^٤. إذ توفر المنظمات العابرة للحدود إطاراً لتنسيق وتسهيل إدارة الموارد المائية عبر الحدود الدولية، حيثما تثار إشكاليات تتعلق بإدارة موارد الملكية المشتركة (عبر الاختصاصات القضائية).

وتختلف هذه المنظمات في نوعها ووظيفتها وفقاً للسياق السياسي والتحديات التي تواجهها والسمات الثقافية للمنطقة. كما يختلف نوع الاتفاقيات التي تشكل أساس المنظمات العابرة للحدود اختلافاً كبيراً حول العالم، بدءاً من الترتيبات الخاصة، ومذكرات التفاهم، ووصولاً إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرسمية. ومن الواضح أن الأداء الفاعل للمنظمات العابرة للحدود يتطلب قاعدة تمويل آمنة وهو العنصر الأهم، والإرادة

السياسية للحكومات والتزام الشركاء الذين ينشئونها، والجهات الفاعلة الأخرى التي قد تشارك في العملية. يحرص العديد من المانحين على دعم اللجان الدولية مالياً عند وجود اتفاقيات حازمة وفعالة وشفافة بين الدول المتشاطئة^٤. فعلى سبيل المثال أنشئت العديد من منظمات أحواض الأنهار العابرة للحدود في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، بدعم من مصادر خارجية، ظل معظمها، مع استثناءات قليلة، في مراحل ناشئة من حيث إنجازات التعاون العابر للحدود. ومن العوامل السلبية ضعف الالتزام السياسي وضعف تحديد الأهداف وضعف التفويض وتناقص دعم الجهات المانحة. ومع ذلك، هناك العديد من الاستثناءات، بما في ذلك منظمة تنمية نهر السنغال ومشروع تنمية مرتفعات ليسوتو، حيث أثرت الجهود التعاونية فوائد عابرة للحدود كبيرة في مجالات الطاقة وإمدادات المياه بكميات كبيرة والري. وقد أظهرت دراسات إدارة المياه العابرة للحدود أن معظم التعاون النشط حالياً يظهر في أحواض نهر النيل ونهر فولتا ونهر ميكونغ، وذلك بفضل القدرة المؤسسية القوية لمنظمات أحواض الأنهار العابرة للحدود. وبالنظر إلى التوزيع الإقليمي لمنظمات الأنهار العابرة للحدود، نجد أن أفريقيا تستضيف أكبر عدد من منظمات أحواض الأنهار العابرة للحدود (١٨ منظمة)، تليها أوروبا (١٠)، ثم أمريكا الجنوبية (٦)، ثم آسيا (٦)، ثم أمريكا الشمالية (٤)^٥.

أولاً: الجهات الفاعلة غير الحكومية وشؤون المياه:

تمثل الجهات الفاعلة غير الحكومية العديد من المسارات والأدوات لمساعدة أصحاب المصلحة على تطوير فهم مشترك للتحديات التي نواجهها بشأن المياه، بما في ذلك الأنشطة المشتركة مثل بعثات تقصي الحقائق والجولات الدراسية والندوات العلمية وحملات تنظيف ضفاف الأنهار. ويمكن تعزيز آليات الحوار من خلال الحصول على دعم الخبراء الفنيين والباحثين من مختلف التخصصات والجهات الفاعلة في السياسة الخارجية الذين يمكنهم دعم المناقشات حول كيفية عمل القطاعات والجهات الفاعلة المختلفة معاً بشكل أكثر فعالية. والسؤال المفتوح هو كيف يمكن لمجتمع المياه أن يدعم بشكل أفضل عمليات دبلوماسية المياه المختلفة التي تساهم في الاستقرار ومرونة المجتمع وتحويل الصراع وبناء السلام والتعاون الإقليمي. إذ تؤدي الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً مهماً في جمع المجتمعات وصناع القرار حول الأهداف البيئية المشتركة. إن مواجهة كارثة بيئية وشيكة يمكن أن تخلق زخماً لعملية الحوار وغالباً ما يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تؤدي دوراً حيوياً في بناء دعم المجتمع^٥.

ويشير تقييم مهارات التفاوض لدى المنظمات غير الحكومية على أنها عالية نسبياً ومؤثرة بشكل إيجابي على إقامة التعاون ومنع الصراع. كما إن تعاون أصحاب المصلحة المتعددين من شأنه أن يزيد من فرص النجاح. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون جهة فاعلة مؤسسية وطنية نشطة في هذه العملية، ولكن قد يكون من المبالغة في الطموح أن نتوقع منها أن تستمر في أداء وظيفة الضغط على الدول بمفردها. إن هذا التحدي يتم حله جزئياً من خلال طبيعة المنظمات غير الحكومية ذاتها، فهي تدخل بسهولة في أشكال متنوعة من الجمعيات ويمكنها أن تلجأ إلى شبكة المجتمع المدني الدولية التي تزودها بالموارد اللازمة. وهذا يعني أيضاً

الدور الحيوي الذي يجب أن تؤديه المؤسسات الدولية في حل النزاعات في المنطقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإدارة المشتركة للموارد المائية. ومن المعترف به بشكل عام أن المنظمات غير الحكومية لاعب نشط في التعامل مع القضايا السياسية، حتى على المستوى الحكومي الدولي. ومع ذلك، فمن المستحسن أن تتبع المنظمات غير الحكومية قواعد مثل الشفافية والمشاركة العامة النشطة والتعاون مع القطاعات الأخرى، مثل قطاع الأعمال، والحكومة، والمنظمات الدولية.^٦

إن بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية تعمل بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية لمعالجة قضايا مثل تلوث المياه، في حين تعمل جهات أخرى على خلق مجالات للتنافس لتشجيع التغيير في إدارة المياه. ومن خلال تأطير القضايا المتعلقة بالمياه بمهارة وبناء السرديات حول هذه القضايا، أصبحت الكيانات غير الحكومية فعالة كمصدر للضغط على الحكومات وكذلك في تشجيع عملية الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يساعدون في تحسين حوكمة المياه عبر الحدود.^٧ لأن الموارد المائية العابرة للحدود عبارة عن أنظمة تكيفية معقدة تتألف من أنظمة اجتماعية وبيئية مترابطة ومكونات حية وغير حية مختلفة، تتفاعل بطريقة غير خطية. ونظراً لتعقيد هذه الأنظمة، تشكل حوكمتها تحدياً لأنها تحتاج إلى فهم أبعاد النظام المعقدة المتعددة عبر المكان والزمان وبين الجهات الفاعلة المتنوعة، التي لكل منها مصالحها وتطلعاتها. إذ تؤدي الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً لا يتجزأ في الحوكمة من خلال توفير المعايير والقواعد والممارسات التي تلتزم بها الجهات الفاعلة الأخرى طواعية. وتكشف الأدبيات عن عدم التوافق بين هياكل الحكم الرسمية وغير الرسمية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى عدم المساواة في تخصيص موارد المياه عبر الحدود والاستدامة، إذ تتطلب القاعدة الطموحة للحوكمة العادلة للمياه التوافق بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية.^٨

ومرة أخرى، فإن الطبيعة غير الربحية للمنظمات غير الحكومية البيئية تحدد أن موقفها أنقى من موقف الجهات الأخرى. نظراً لأنهم غير متورطين أو أقل انحيازاً في مصالحهم الخاصة، فإن الحوافز لجميع أنشطة المنظمات غير الحكومية هي القلق العميق بشأن نقص المياه وزيادة تلوث المياه، وما إلى ذلك. ويمكنها اقتراح مقترحات أكثر تحدياً وقابلة للتنفيذ تستند تماماً إلى اعتبارات موضوعية. كما أن هذه الخاصية هي التي تسهل على المنظمات غير الحكومية تصدير وجهات نظرها بشكل فعال عند تنفيذ تدابير التعليم العام والدعاية، وتكثيف قوة الشركات والأفراد، التي تؤثر في الواقع وتؤدي دوراً في حوكمة المياه العذبة العالمية.^٩

كما إن مشاركة المنظمات غير الحكومية في حوكمة المياه العذبة العالمية كقوة ناشئة في القانون البيئي الدولي هي عملية تستكشف كل من قواعد القانون الدولي للمياه والمزيد من مشاركة المنظمات غير الحكومية في سيادة القانون الدولي. إن قضية أزمة المياه تتجاوز الحدود الوطنية. وبناء على مزاياها الفريدة المتمثلة في الاستقلال والاحتراف والرفاهية العامة، تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً تكميلياً وترويجياً في حوكمة المياه العالمية مثل الأنهار والبحيرات العابرة للحدود، وحماية الأراضي الرطبة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وبناء أنظمة

إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الأساسية، وتخفيف حدة الفقر في المياه النظيفة من خلال المشاركة في الاجتماعات الرسمية كمراقبين أو شركاء، ونشر تقارير بحثية وأوراق ذات صلة، وتعزيز صياغة وتوقيع المعاهدات الدولية. ومع ذلك، في عملية المشاركة في حوكمة المياه العذبة العالمية، تواجه المنظمات غير الحكومية أيضا العديد من الصعوبات، مثل تقييد وضعها وافتقارها إلى وضع التقاضي المناسب^٦.

١. أصحاب المصلحة في المياه:

يشكل فهم العلاقة والتفاعل بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في حوكمة أحواض الأنهار أمر بالغ الأهمية لإدارة موارد المياه المشتركة. وأن إشراك أصحاب المصلحة جزء لا يتجزأ من عمليات الحوكمة السليمة، وإدراك أصحاب المصلحة ضروري لحوكمة المياه. فيصبح من الضروري رسم خريطة للجهات الفاعلة وقيمها ودوافعها وأنشطتها ومعارفها وخبراتها المتراكمة والشبكات بينها لتعزيز إدارة النظام البيئي. كما إن فهم وجهات نظر أصحاب المصلحة أمر حيوي لتحديد وحل قضايا حوكمة المياه عبر الحدود واقتراح عمليات حوكمة مستدامة^٧. فمن هم أصحاب المصلحة:

انهم المواطنون (المجتمع ومنظماته)، وقطاعات الزراعة (الزراعة والإنتاج الحيواني) والبلديات والصناعة (النفط، الكهرباء، القطاع الخاص... الخ) والنقل (النهرى والبحري)، وكذلك البيئة والأحياء البرية والمائية والدول المتشاطئة، الأنهار والجداول وأحواضها (أما أحد أهم أصحاب المصلحة، لأنه بدونها لن يحصل أصحاب المصلحة على شيء، فيجب التفكير والتصرف نيابة عنها على وفق هذا المفهوم)، فيجب ضمان تمثيل أصحاب المصلحة في المياه والمجتمع المدني والمستخدمين الآخرين، سواء كانوا منظمين (منظمات غير حكومية، جمعيات) أم لا. ومن الضروري أيضا تنظيم أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، ابتداء من علاقة هؤلاء على المستوى المحلي لتمكين المشاركة الفاعلة حول النطاق الإقليمي. فإن بإمكان منظمات الأحواض العابرة للحدود تأدية دور مهم في مشاركة أصحاب المصلحة (على سبيل المثال، إذا تم تشكيل منظمات لحوضي دجلة والفرات). إذ ينتمي أصحاب المصلحة هؤلاء إلى بلدان مختلفة لكنهم يتقاسمون أرضا وثقافة وإرثا مشتركا، وهذا التقاسم يمكن التعبير عنه عبر نشاطات مماثلة (الزراعة وصيد الأسماك... الخ) ويتشاركون في المخاطر وآثار الظواهر، سواء كانت طبيعية أم لا، مثل الجفاف، ندرة المياه، الفيضانات، آثار السدود، التلوث... الخ. كما يجب أن يخطر جميع أصحاب المصلحة في مختلف نشاطات الإدارة المتكاملة للمياه العابرة للحدود عبر عملية استشارية تشاركية. ومن ثم فإن النشاطات التخطيطية تكون ذات أهمية كبرى بسبب طبيعتها الاستراتيجية فيجب أن تنخرط مختلف فئات أصحاب المصلحة في مراحل تقييم سياسة الإدارة المتكاملة للمياه^٨.

٢. التفكير نيابة عن النهر:

يجب على مخططي الموارد المائية وأصحاب المصلحة التفكير نيابة عن النهر. إذ يوحي مد النقد المتصاعد من المجتمع المدني، أنه حتى بالرغم من الإطار العملي المتطور للإدارة المتكاملة للمياه، فإن مهني المياه مازالوا لا يولون هذه القضايا الاهتمام الكافي، في حين يقضون الكثير من الوقت في الرسالة الهيدرولوجية (تشديد وإدارة

مشاريع الموارد المائية)، وتحديد استغلال الأنهر لإمداد المجتمع بالماء، في حين كان عليهم تركيز المواهب والمقدرة على الدور المهم والمهمة الصعبة التي يقومون بها للتحديث نيابة عن النهر والمحافظة عليه للأجيال القادمة. كما ينبغي أن يتحدث مخططوا المياه نيابة عن النهر، للمحافظة عليه، وحمايته واستكشافه، بوصفه ملاذاً أخيراً، وليس استنزافه^٩. ويقع على عاتق الكيانات غير الحكومية التفكير في دور لحماية النهر وتوعية المجتمعات في هذا الخصوص، على سبيل المثال، زيادة الوعي في ترشيد استخدامات المياه والحد من وصول الملوثات إلى النهر.

ثانياً: الجهات الفاعلة غير الحكومية العابرة للحدود:

هناك العديد من الكيانات/ المنظمات غير الحكومية المعنية بمجالات مختلفة ومنها الحوكمة العالمية للمياه العذبة، وتغطي مجالات اهتمامها التعاون في مجال المياه عبر الحدود، وحماية الأراضي الرطبة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وبناء أنظمة إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الأساسية، وتخفيف حدة فقر المياه النظيفة. ومن حيث محتوى عملها، يمكن تقسيم المنظمات البيئية غير الحكومية إلى تلك التي تركز حصرياً على قضايا المياه العذبة وتلك التي تركز فقط على المياه العذبة كفرع من فروع حماية البيئة. ويمكن تقسيمها، من حيث نطاق نشاطها، إلى منظمات غير حكومية دولية تعمل عالمياً، ومنظمات غير حكومية إقليمية تعمل فقط في منطقة معينة، مثل أوروبا القارية، ومنظمات غير حكومية وطنية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة في المياه العذبة والأكثر نشاطاً، الشراكة العالمية للمياه (GWP) ومعهد ستوكهولم الدولي للمياه (SIWI)، في حين تشمل المنظمات غير الحكومية البيئية العامة الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، ومرفق البيئة العالمية (GEF) وأوكسفام (OXFAM) وهي منظمة بريطانية غير حكومية^٣.

عادةً ما تنشأ المنظمات العابرة للحدود لمعالجة مشكلة معينة (مثل الملاحة، والترسيب، والتلوث)، وغالباً يمكن توسيع نطاق اختصاصها لمعالجة مشاكل مائية أوسع نطاقاً في الحوض. ويمكن تقسيم الوظائف النموذجية للمنظمات العابرة للحدود على الفئات الآتية:

- تقديم المشورة وتنسيق آليات وضوابط تطبيق الاتفاقية/ الاتفاقيات المشتركة.
- تنفيذ الاختصاص المباشر للمنظمة (إدارة البيانات، والرصد، والإنذار، والتخطيط، والبرمجة... إلخ).
- تقييم ومراقبة تنفيذ الاتفاقية المشتركة (بما في ذلك تسوية المنازعات)^٤.

من ضمن هذه الفئات، عادةً ما تؤدي المنظمات العابرة للحدود وظائف تكمل الإجراءات التي تتخذها كل دولة متشاطئة، بعد إجراء تحليل لتسهيل التوصل إلى اتفاق سياسي بين الدول المشاطئة ويرسخ الاختصاص التنظيمي. وعليه يتوقع من منظمات الأحواض العابرة للحدود القيام بالمهام الآتية:

- جمع البيانات وتجميعها وتقييمها لتحديد مصادر التلوث التي تُحدث تأثيراً عابراً للحدود.

- وضع برامج رصد مشتركة لكمية ونوعية (جودة) الموارد.
 - إعداد قوائم جرد وتبادل المعلومات حول مصادر التلوث التي تُحدث تأثيراً عابراً للحدود.
 - وضع حدود لانبعاثات مياه الصرف الصحي وتقييم فاعلية برامج المكافحة.
 - التحديد المشترك لمعايير وأهداف الجودة والتدابير المقترحة للحفاظ على جودة المياه، وتحسينها عند الضرورة.
 - وضع خطط عمل مشتركة للحد من الأحمال الملوثة الناجمة عن التلوث العرضي والتلوث المنتشر.
 - وضع إجراءات الإنذار المبكر.
 - توفير منتدى لتبادل المعلومات حول الاستخدامات الحالية والمخطط لها للموارد والمرافق ذات الصلة، التي تُحدث تأثيراً عابراً للحدود.
 - تعزيز التعاون وتبادل المعلومات حول أفضل التقنيات المتاحة، وتعزيز التعاون في برامج البحث العلمي.
 - المشاركة في تقييم الأثر البيئي للمياه العابرة للحدود، وفقاً للقواعد الدولية ذات الصلة^٤.
- في حين أن معظم وظائف المنظمات العابرة للحدود تتناول المياه السطحية، من المهم أيضاً إدراج طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود من ضمن اختصاص المنظمة، حتى لو لم يتوافق حوض النهر العابر للحدود مع منطقة طبقة المياه الجوفية. يسهل هذا الاختصاص الواسع تجنب تداخل الوظائف في مرحلة لاحقة من التعاون العابر للحدود^٦.
- وقد سعى في السنوات الأخيرة، عدد متزايد من الجهات الفاعلة الخارجية ذات الأدوار والتفويضات المختلفة إلى دعم عمليات الحوار بشأن المياه. وللقيام بدور بناء، من الضروري أن يكون لديهم فهم جيد لأسباب أي صراعات مسلحة أو توترات سياسية في المنطقة، بما في ذلك إلى أي مدى تتعلق بالمياه أم لا. في الحالات التي يكون فيها التنافس على موارد المياه المشتركة سبباً أساسياً للصراع، من المهم تحديد كيفية تأثير المجموعات المختلفة بالوضع ومن سيستفيد من استمرار الصراع. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون مختلف الجهات الفاعلة الخارجية ويطبقوا المعرفة المستمدة من أحدث الأبحاث وأفضل الأمثلة على الممارسات^٨. ويمتد واجب الجهات الفاعلة غير الحكومية العالمية للتعاون إلى علاقتها بالدول (بوصفها الجهات الرئيسية المسؤولة عن الواجب) وعلاقتها بأصحاب الحق في التنمية^{١٠}.

ثالثاً: الجهات الفاعلة غير الحكومية والتعاون ودبلوماسية المياه:

يمكن تعريف دبلوماسية المياه، بأنها كل اتصال بين الجهات الفاعلة (غير الحكومية) ودولة واحدة على الأقل أو منظمة حكومية دولية بشأن موارد المياه العذبة عبر الحدود مثل أحواض البحيرات والأنهار والخزانات الجوفية. وتحدث دبلوماسية المياه على العديد من المستويات. من حيث النطاق الجغرافي، يمكن أن يكون الاتصال ثنائياً (الهند وباكستان على نهر السند)، أو على مستوى الحوض (مبادرة حوض النيل)، أو إقليمياً (توجيه المياه

للاتحاد الأوروبي)، أو على المستوى العالمي (اتفاقية المجاري المائية للأمم المتحدة). ومن السمات البارزة لها إشراك مختلف الجهات الفاعلة الفنية في عملية التفاوض. فالخبرة الفنية من المهندسين وعلماء المياه والاقتصاد ضرورية لوضع إطار علمي لحوض نهر أو طبقة مياه جوفية. ويمكن أن يعمل هذا كنقطة انطلاق للمفاوضات. ثم يتفاوض الساسة والدبلوماسيون والمحامون بعد ذلك، حول الجوهر والتسويات وبنود المعاهدة. وتنشط هذه الجهات الفاعلة المختلفة على المستوى الدولي في مناقشات المعاهدة وفي اللجان الفنية والسياسية لمنظمات أحواض الأنهار^{١١}.

غالباً ما يتم استخدام مصطلحي دبلوماسية المياه والتعاون المائي عبر الحدود في سياق مماثل. في حين يهدف التعاون المائي عبر الحدود في المقام الأول إلى تعزيز التعاون بشأن المياه المشتركة، فإن دبلوماسية المياه غالباً ما يكون لها هدف أوسع يتمثل في تعزيز التعاون خارج المياه، بما في ذلك السلام والاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، تدرك دبلوماسية المياه أهمية فهم الروابط بين صراعات موارد المياه المشتركة وسياقاتها الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية. تكمل دبلوماسية المياه التعاون المائي باستخدام الأدوات الدبلوماسية، وإشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة من خلال مسارات متعددة لإشراك أصحاب المصلحة المختلفين^{١٢}.

واستجابة للمشهد السياسي المتغير وتلبية الحاجة إلى دمج العلم في السياسات، يتطلب أن تكون دبلوماسية المياه أكثر مرونة، مما يسمح بالتعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وعلى غرار مسارات الدبلوماسية المعتادة، قد تتبع عمليات دبلوماسية المياه عدة مسارات:

المسار ١: يمثل عملية دبلوماسية متمحورة حول الدولة، تتجسد في حوارات رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف بين مسؤولي الدول المشاطئة، ويشارك فيها قادة سياسيون رفيعوا المستوى.

المسار ١،٥: يشير إلى الحالة التي تعمل فيها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية معاً لحل النزاعات والقضايا المطروحة، أو تعزيز الحوارات والتعاون.

المسار ٢: يتضمن حواراً غير رسمي بين الجهات الفاعلة غير الحكومية يسعى إلى التأثير على عمليات التفاوض الرسمية، ويشارك فيه أفراد ومجموعات خاصة، يمكنهم التفاعل بحرية أكبر من كبار المسؤولين.

المسار ٣: دبلوماسية شعبية، يقودها أفراد ومنظمات غير حكومية لتعزيز التعاون على مستويات متعددة، تشمل المجتمع المحلي، والمستوى المحلي، والمستوى الوطني والعالمي.

وأخيراً متعدد المسارات: يشير إلى حالة تُجرى فيها مسارات دبلوماسية مختلفة في وقت واحد. وأثبتت الدبلوماسية متعددة المسارات أهميتها في الحفاظ على الحوار في ظل ظروف سياسية غير مستقرة لمواجهة تقاسم موارد المياه المشتركة لمشاكل مائية أكثر تعقيداً. كما يمكن أن يكون النهج متعدد المسارات مفيداً عند توقف المفاوضات الرسمية بين الأطراف المتنازعة^{١٣}. كما في الشكل (١)



الشكل (١): مسارات الدبلوماسية، ترابط الحوار وترابط المسارات. معدل عن المصدر: [٨].

رابعاً: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية:

إن القدرة المتزايدة ونفوذ الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشؤون الدولية والوطنية، خاصة تلك التي تشارك في التقنيات الرئيسة أو البنية التحتية الحيوية، جعلتها هدفاً مباشراً للدول التي تبحث عن ميزة استراتيجية، مما يجعل حمايتها من هذه التهديدات وغيرها عاملاً رئيسياً آخر في النظام العالمي والمنافسة بين القوى العظمى^(١). لذلك تواجه الكيانات غير الحكومية مشاكل وصعوبات على المستوى الوطني والإقليمي، منها:

١. التنافس على استخدامات المياه وبين مستخدميها: تهدف المنظمات العابرة للحدود، من خلال مهامها، إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأحواض الأنهار وتحقيق التوازن بين استخدامات المياه المتنافسة ومستخدميها. ونظراً لتزايد الطلب البشري على المياه في الزراعة والصناعة وإمدادات مياه الشرب، تواجه إدارة أحواض الأنهار ضغوطاً متزايدة على هيكلها الإداري من قبل عدد أكبر من الجهات الفاعلة المشاركة (القطاع الخاص، مؤسسات التمويل، الهيئات الدبلوماسية والعسكرية، إلخ)، إضافة إلى توسع نطاق عملها (بما في ذلك تقييم مخاطر المياه لأغراض الاستثمار أو معالجة النزاعات المائية). كما يمكن أن تشكل هذه المياه تحديات دبلوماسية معقدة، غالباً ما تربط الدول بعلاقات غير متكافئة بين المنبع والمصب.

٢. المشاريع الكبيرة والمشاكل المعقدة: يصبح التعاون عبر الحدود معقداً وحساساً بشكل خاص عند التعامل مع قضايا مشاريع البنية التحتية الوطنية واسعة النطاق، مثل مشاريع الري والجاري المائية والسدود الكهرومائية وبناء الجسور. يمكن أن يكون لهذه المشاريع، بطبيعة الحال، آثار وخيمة على المسطح المائي المشترك، وبالتالي قد تسبب اضطرابات بيئية واجتماعية واقتصادية شديدة في الدول المشاططة الأخرى. في هذه الحالات، أثبتت المنظمات العابرة للحدود لإدارة الموارد المائية أنها من أفضل منصات التفاوض.

٣. تطوير رؤية مشتركة: لبناء الثقة الأساسية لتمكين إدارة الموارد المائية العابرة للحدود والتعاون، يتعين على الأطراف بناء وقبول مجموعات بيانات ومعارف مشتركة حول قضايا الموارد المائية ومشاركة الرؤى حول مستقبل المورد. ومع ذلك، تختلف نظرة الدول المختلفة إلى المسطحات المائية، ويكمن التحدي الأكبر في التوصل إلى رؤية مشتركة. وترجمة الرؤية إلى عمل ملموس.

٤. شرعية المخرجات: تكتسب المنظمات العابرة للحدود أفعالها الشرعية على أساس الاتفاقيات التأسيسية التي أبرمتها الدول المشاطئة. يعد تقييم شرعية أي منظمة عابرة للحدود من حيث المدخلات والمخرجات أمراً أساسياً لتكون بمثابة بيئة آمنة للحوار حول القضايا الخلافية. ويمكن تسهيل تحقيق شرعية المخرجات بطرق عديدة، بدءاً من إرساء اتفاقيات وشبكات متينة لتبادل البيانات والمعلومات بين دول الحوض. ومن عواقب ضعف تبادل المعلومات ضعف المشاركة العامة أو حتى نقص الوعي بين سكان الحوض بأنشطة المنظمات الإقليمية العابرة للحدود.

٥. الرصد والإنفاذ: لا تُحدد فاعلية أي منظمة عابرة للحدود بينود اتفاقيتها التأسيسية فحسب، بل أيضاً بقدرتها على تطبيق هذه البنود عملياً. لذلك، يجب أن تكون لهذه المؤسسة سلطة إنفاذ موثوقة، تستخدم آليات رصد رسمية لحث الدول المشاطئة على اتخاذ إجراءات إنفاذ في الوقت المناسب رداً على أي عدم امتثال محتمل^٤.

وبناء عليه يتعين على المجتمع الدولي أن يعترف تماماً بالمازيا الفريدة للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية ومنحها وضعاً قانونياً أعلى وتوفير المزيد من الفرص لها للإسهام في الحوكمة العالمية للمياه العذبة. وعلاوة على ذلك، هناك فراغ قانوني بشأن اللوائح التي تحكم سلوك المنظمات غير الحكومية في ظل النظام القانوني الدولي، الذي لا يزال يمثل قضية مستمرة^٥. لكن وللأسف فإن هذه المنظمات لا تمتلك الحرية الكاملة. ففي بعض الأحيان يتم تجاهل منظمات المجتمع المدني، أو قمعها وحتى تهمة انتهاكها واستبعادها.

خامساً: حالة الموارد المائية العابرة للحدود في حوضي الفرات ودجلة:

تميزت المياه في حوضي دجلة والفرات في العراق عبر التاريخ بوفرة المياه، التي كانت في كثير من الأحيان سبباً للفيضان، وفرة المياه، والأراضي الخصبة، ومهارة سكان بلاد الرافدين أنشأت أولى الحضارات ونظمت علاقة الإنسان مع المياه منذ أكثر من سبعة آلاف سنة قبل الميلاد وهي التي أنشأت مبدأ عدم إلحاق الضرر الذي اعتمد في القانون الدولي. فقد جاء في قانون "أورنمو" / مؤسس سلالة أور الثالثة (٢١١٣-٢٠٩٥ ق.م)، الذي سبق قانون حمورابي بثلاثة قرون، أحكام صريحة بصدد النشاط الزراعي والري، منها المادة (٢٨) "أن المسبب في إغراق حقل مزروع لشخص آخر يتعرض لغرامة من الشعير، تقدر بحسب مساحة الحقل". أما شريعة "حمورابي" (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) فقد أشارت في إحدى موادها "إذا قام شخص بفتح قناة الماء لسقي حقله، وكان غير مبال، وتسبب في الفيضان لحقل جاره، فيجب عليه أن يدفع لجاره قيمة الخسارة

الحاصلة في حقها". لكن حصل تحول خطير وحاد لمياه بلاد الرافدين، فقد كان الفيضان هو مشكلة العراق، تحولت المشكلة ومنذ منتصف سبعينات القرن الماضي إلى النقيض، إلى شحة المياه وتردي نوعيتها، وأسباب هذا التحول الخطير مشاريع الري والتطورات الكبرى في أعالي النهرين، والأنشطة الزراعية المتزايدة ونمو أعداد السكان والتوسع في الصناعات المستهلكة للمياه في حوض النهرين، فضلاً عن تأثيرات تغيير المناخ. ففي الوقت الذي تعمل فيه دول منابع النهرين (تركيا وإيران وسوريا)، على تطوير وإنشاء مشاريع ضخمة تتعلق بالمياه والري، فمن الطبيعي أن يتأثر بها العراق، الواقع أسفل مجرى النهر، بشكل كبير من حيث كمية المياه ونوعيتها، يضاف لها الإهمال وتوقف مشاريع التطوير بسبب حروب النظام السابق منذ العام ١٩٨٠ والحصار الدولي ١٩٩١-٢٠٠٣ وما تبعه من أحداث دامية بعد تغيير النظام والحرب على الإرهاب واستشراء الفساد والاهمال، إضافة إلى المشاكل الإدارية والفنية والتحديات الطبيعية للقدرات الهيدرولوجية والبيئية وعوامل تضاريس الأرض للمياه السطحية والجوفية، وتأثيرات تغير المناخ، التي يصعب جدا التنبؤ بها^{١٣}.

سادساً: الكيانات غير الحكومية الفاعلة في العراق:

كانت أول إشارة رسمية وقانونية لشرعية تشكيل منظمات المجتمع المدني جاءت في القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥م فقد جاء في المادة الثانية عشر (أن للعراقيين حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون) وهذه أول بادرة إلى تكوين منظمات مجتمع مدني. معلوم إن عملية التغير الديمقراطي تحتاج لمجهود ماثرب وصحيح للحصول على نتائج إيجابية مؤثره، لكن بشرط توفر عناصر القوة الفاعلة والنهج الصحيح والقيادات المفهومة الواعية البعيدة عن كل التأثيرات السياسية والفكرية المتطرفة. وإن أهم أركان عمل منظمات المجتمع المدني هو توفر الغطاء المالي والقانوني لعملها بشكل واضح ومحدد من قبل الدولة والمنظمات الدولية وبدون وصاية الحكومة وتدخلها.

تم تأسيس المئات من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العراق، بعد مدة وجيزة من سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وأدت المنظمات الدولية دوراً محورياً في تقديم المساعدة والتمويل لتلك المنظمات. لكن فشلت معظمها في اتخاذ إجراءات جريئة وفي أن تصبح قوة مؤثرة تقدم صورا ملهمة للنجاح والتغيير والضغط والتأثير في صناعة القرار. وفي حين كان لبعض هذه المنظمات تأثيراً في مجالات معينة، إلا أن المجتمع المدني الممثل بالمنظمات غير الحكومية لم يصبح قوياً ونشطاً ومؤثراً وفعالاً. وللمنظمات الدولية نصيب في أسباب الفشل، إذ استثمرت أموالها في منظمات غير فاعلة وتعاملت مع المنظمات المحلية كمتعاقد تنفيذي وليس كشركاء. وكانت قصص فساد منظمات المجتمع المدني وبعضها دولي، أيضاً تؤثر في تكريس تلك الصورة السلبية عن منظمات المجتمع المدني والنشطاء عموماً. ومع ذلك، استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تقدم خدمات مهمة في مجال المساعدات الإنسانية^{١٤}.

يشكل الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية شريان حياة لبقاء تلك المنظمات واستمرارها. لذلك يجب أن تدرك الحكومة أن قوة المجتمع المدني من قوتها إذ يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهم بشكل أساسي في تعزيز جهود الحوكمة والدعم المجتمعي. ومن ثم، يجب أن تعمل الحكومة على إنشاء صندوق يخصص من ميزانية الدولة لدعم مشاريع المجتمع المدني التي تتماشى مع خطط التنمية في البلد باليات دعم شفافة وعادلة تعتمد على المنافسة. ويشكل الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية شريان حياة لبقاء تلك المنظمات واستمرارها. ومن ثم، يمكن للهيئات الدولية أن تقوم بدورها من خلال توفير المزيد من المنح بشكل يسمح للمنظمات غير الحكومية بتحديد أولويات تخصصاتها واحتياجاتها المحددة على أرض الواقع. ومن جانبها، يمكن للمنظمات المحلية المشاركة في معالجة قضايا التمويل من خلال العمل على بناء قدراتها وتحسين مهاراتها خاصة في مجالات الاتصال والتواصل حتى يتسنى لها التعامل مع الجهات الدولية المانحة بشكل أكثر فاعلية يسهم في جلب التمويل واستدامة تلك المنظمات. كما يتوجب أيضا على القطاع الخاص أن يتحمل مسؤوليته الاجتماعية وأن يخرط بشكل فعال في دعم برامج المجتمع المدني. كما يتعين على الدولة أن تعمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال سن التشريعات الداعمة والمشجعة لذلك، كتخفيض الضرائب أو اعتبار الدعم المقدم في هذا المجال يدخل ضمن النظام الضريبي المفروض على الشركات. ومن ثم، سيسهم هذا النهج في تحفيز القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة في العراق، ويعزز من نمو المنظمات غير الحكومية واستدامتها.

إن عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بالمياه والبيئة وتغيير المناخ في العراق لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة ومنها مؤسسة بحر العلوم الخيرية التي اهتمت عبر ذراعيها البحثي (ملتقى بحر العلوم) والأكاديمي (معهد العلمين للدراسات العليا) ومنذ تأسيسها إلى مناقشة القضايا والمواضيع ذات العلاقة بمستقبل العراق السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وفي موسمها الخامس ومنذ شهر تشرين الأول ٢٠٢٢، تصدرت المؤسسة لمناقشة مشكلة شحة الموارد المائية في العراق وما يرتبط بها من تحديات بيئية، إذ يواجه العراق أزمة مائية وبيئية خطيرة تفاقمت مؤخرا في ظل تحديات التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري العالمي التي انعكست بشكل واضح وجلي على واقع البيئة والمياه في العراق. وأثرت بشكل مباشر وكبير على انخفاض الإيرادات المائية في نهر دجلة والفرات، بالتعاون مع الوزارات المعنية والمنظمات المحلية والدولية، الذي يتميز بقدرته على التواصل والتنسيق بين الأطراف على المستوى الوطني والمحلي (الحكومة العراقية وأصحاب المصلحة) والفواعل الإقليمية والدولية (حكومية وغير حكومية) مع مراكز البحوث والتفكير من أجل توحيد الجهود في مجال المياه والبيئة والبحث عن الحلول العلمية والعملية والتطبيقية، لمناقشة ملف إدارة المياه في العراق والرؤية الوطنية لإدارة المياه وما يرتبط بها من الحاجة إلى تشريعات وطنية مثل قانون إدارة المياه الداخلية في العراق وتأسيس المجلس الأعلى للمياه، مع الإشارة إلى أهمية تفعيل الجهود المشتركة لإدارة المياه مع إقليم كردستان ودراسة الحلول الناجعة للتصدي لجفاف الأهوار وما يرتبط بها، فضلا عن دراسة مشاكل التلوث ووضع الخطط الكفيلة لمعالجة

التلوث في نهر دجلة والفرات ومشكلة اللسان الملحي في محافظة البصرة وتأثيره على نوعية المياه، كما يهدف المشروع إلى مناقشة ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة من حيث تحديد المناطق الأكثر تأثراً في العراق والخطط الوطنية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة ودعم استخدام الطاقات المتجددة، وكيفية التعاون الإقليمي في مجال مواجهة التغيرات المناخية والتعاون مع المنظمات الدولية والاستفادة من صناديق الدعم الدولي ومنها صندوق المناخ الأخضر، لتنفيذ مشاريع تسهم في التخفيف أو التكيف مع آثار التغيرات المناخية وما يرتبط منها بالبيئة والمياه.

وقد شجع النجاح المتحقق على المستوى الوطني والمحلي البحث عن آفاق التعاون المشترك مع دول المنبع لنهر دجلة والفرات وروافدهما وتبني حوار على مستوى المسار الدبلوماسي (اعتماد دبلوماسية المسار ١٥) والتعاون المشترك بهدف دراسة أسباب مشكلة المياه إقليمياً والتوصل إلى فهم مشترك لمشاكل الأطراف المعنية وإيجاد الحلول من خلال الحوار والتعاون البناء بين البلدان لدعم المسار الدبلوماسي والسياسي. ولأهمية هذا المشروع ندرج بعض تفاصيل نشاطاته المستمرة لحد الآن على المستويين الوطني والإقليمي وكما يأتي:

النشاطات على المستوى الوطني: لبحث التحديات الداخلية للتغيرات المناخية وإدارة نقص المياه، والتلوث، والتصحر من خلال عقد العديد من الندوات مع أصحاب المصلحة على مستوى الحكومة الفدرالية والسلطات المحلية وإقليم كردستان، كما عمل المشروع على إشراك الجامعات العراقية والنخب والناشطين يسعى إلى تعزيز الكوادر التنفيذية في الوزارات الوطنية مع الأكاديميين العراقيين في الجامعات العراقية لمناقشة القضايا الساخنة والمتعلقة بالمياه والتغيرات المناخية والبيئة.

(١) تعزيز الأواصر بين الجامعات العراقية في المناطق المتضررة في الوسط، والجنوب، والمناطق الغربية مع جامعات إقليم كردستان. والانتقال إلى علاقات إقليمية ودولية مع الجامعات لأن المياه والتغيرات المناخية قضية كونية وتحتاج إلى نقاشات موسعة.

(٢) إقامة ندوات حوارية وعقد شراكات علمية مع الجامعات العراقية لطرح الأفكار وانضاجها وإعادة إنتاجها وإشراك الآخرين معها في مشروع ظمأ العراق.

(٣) عقد المؤتمر الدولي الموسوم (الجفاف وتأثير تغير المناخ على الوضع السياسي والاقتصادي والديمقراطي في العراق) في أربيل بالتعاون مع مركز الدراسات البيئية في جامعة كردستان والمركز الفرنسي لأبحاث العراق، لمدة يومين ١١ و١٢ آيار ٢٠٢٤.

(٤) انطلق مشروع منتدى سوق الشيوخ البيئي والمجتمعي في مطلع العام الحالي ٢٠٢٤ بالشراكة بين مؤسسة بحر العلوم الخيرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ووزارة الشباب والرياضة العراقية، وتم تأهيل البنى التحتية للمنتدى وإنشاء مساحة آمنة مشتركة مزودة بالطاقة النظيفة ومجهزة تكنولوجياً وكذلك إنشاء مزرعة مائية ذكية مستدامة.

- ٥) شارك مشروع ظمأ العراق في المؤتمرات العالمية والاقليمية وكذلك في أعمال مؤتمر الأطراف ٢٨ و ٢٩ المنعقدين في دبي/ الإمارات المتحدة العربية وباكو/ أذربيجان على التوالي. وبجهود استثنائية تمكن من جمع ممثلي الدول المتشاطئة في ورشة داخل الجناح العراقي لإيجاد أرضية مشتركة للتعاون.
- ٦) عقد ملتقى بحر العلوم للحوار بالتعاون مع معهد الإدارة المعتمدة (CMI) الفنلندي طاوله مستديرة ناقشت دور العراق الاقليمي في الوساطة والتفاوض مستعرضين فيها دور العراق الناجح في الوساطة بين المملكة عربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية فضلا عن مساحات التفاوض التي من الممكن استثمارها عراقيا في مجالات المياه البيئة والتغيرات المناخية بعدها تحديات إقليمية عابرة للحدود والتصدي لها تستوجب العمل الجماعي (انظر : الطاولة المستديرة حول دور العراق الإقليمي في المنطقة. <https://mowr.gov.iq/?article=2365>)
- ٧) ونظم الملتقى حلقة نقاشية في ٣١ آب ٢٠٢٤ لدعم السياسات البيئية والمناخية التي تتبناها الدولة لزيادة مرونة وصمود المجتمع العراقي والعمل على تنويع الاقتصاد والتحول نحو الاقتصاد الأخضر التدريجي الساند عبر تحقيق التوازن في التنمية المستدامة والاستدامة البيئية. وهو بحاجة إلى بناء قدرات شاملة للمؤسسات الوطنية والمجتمعية. ولإشاعة ثقافة تغيير المناخ وتقليل التلوث من خلال تبني مشروع مكمل الى مشروع ظمأ العراق، يركز على ركيزتين، الاقتصاد الأخضر وتحسين البيئة واقتصاد الكربون.
- ٨) عقد شراكات مع المنظمات الدولية مثل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومعهد الإدارة المعتمدة (CMI) الفنلندي

النشاطات على المستوى الإقليمي:

- ١) بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٣ استضاف معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف الورشة لمناقشة التحديات الخارجية للمياه بين العراق وإيران ودراسة الأسباب والحلول والمنافع والمصالح المشتركة، وتسلط الضوء على مشكلة شحة المياه في محورين هما التحديات الداخلية للمياه من ناحية إدارة المياه داخليا في كلا البلدين والتأثير على النظام البيئي، وتلوث المياه، والتغيرات المناخية. تلاه نشاط آخر في طهران. وهناك سلسلة من اللقاءات معهم في الحقبة المقبلة فيما يتعلق بالأهوار، وتحديدًا هور الخويزة والمياه الجوفية، والعواصف الغبارية وضرورة تعزيز التعاون بين الأواصر الأكاديمية والمهنية في البلدين عبر تفعيل مسار التعاون، فقد أثبتت التجارب بأنه المسار الأكثر فاعلية من المسار الحكومي في إيجاد مشتركات وبلورة الحلول، فاستمرار ضعف العلاقات بين الأكاديميين والخبراء في كلا البلدين يؤثر سلباً في العلاقات بين البلدين.

(٢) وفي ٢٤ نيسان ٢٠٢٤ عقدت مؤسسة بحر العلوم ورشة مشتركة مع الخبراء والفنيين والأكاديميين السوريين والعراقيين، لبلورة الفهم المشترك بين العراق وسوريا تجاه قضايا شحة المياه والتغيرات المناخية. لإيجاد رؤية إقليمية لمواجهة شحة المياه والتغيرات المناخية، استعراض لمشاريع منظمة أكساد في مجالات الجفاف والتصحر، وتقنيات الزراعة الحديثة، واستعراض لمفاهيم القانون الدولي فيما يخص الأنهار الدولية، وكذلك مناقشة مخاطر السدود على بلدان المصب.

(٣) ٢٨ - ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٤. تنظيم مائدة مستديرة لمناقشة سبل الإدارة المشتركة لهور الخويزة (الرؤية، الفرص، التحديات) وهور الخويزة نظام بيئي مشترك عبر الحدود بين إيران والعراق، يتمتع بأهمية بيئية واقتصادية كبيرة. الإدارة المشتركة والمستدامة لهذا الهور تؤدي دوراً محورياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير الموارد المائية واستدامة النظم البيئية. نظراً لأن هذا الهور يعتبر حداً مشتركاً بين الدولتين، فإن التنسيق في سياسات الرصد وتنفيذ برامج الحماية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية أمر ضروري لمنع التدمير الناتج عن التغيرات المناخية والاستغلال المفرط والأنشطة غير المناسبة. وإن التعاون الوثيق بين إيران والعراق في إدارة هذا الهور يمكن أن يمهد الطريق لتطوير المعرفة وتبادل الخبرات العلمية في مجال إدارة البيئة. في إطار العلاقات الثنائية بين الدولتين، ويمكن أن يعد كمشال ناجح في مواجهة التحديات البيئية العابرة للحدود. إذ يمكن الوصول إلى تنمية مستدامة والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية وتحسين نوعية حياة سكان المناطق المحيطة بالهور، عن طريق إنشاء أطر إدارية متكاملة والتخطيط المشترك وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية.

(٤) وعقد الملتقى ندوة في ١٨ شباط ٢٠٢٥، العلاقات العراقية - التركية: التحديات والفرص كان موضوع المياه أحد المواضيع التي نوقشت في الندوة وشارك فيها أكاديميون وخبراء من البلدين. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين مركز البحوث الاستراتيجية التابع في وزارة الخارجية التركية ومعهد العلمين للدراسات العليا.

لقد خلقت هذه الفعاليات أجواء إيجابية بين مختلف الأطراف الوطنية والإقليمية شكلت بداية لفهم مواقف ووجهات نظر الأطراف المشاركة ومحاوله لفك تشابك القضايا المعقدة في المجالات المياه العابرة للحدود. والسعي إلى بناء الثقة وتحديد أطر جديدة ومبتكرة للتعاون بين أصحاب المصلحة في منطقة تشهد ضغطاً متزايداً على الموارد المائية بسبب تحديات تغيير المناخ والنمو السكاني والتقدم الصناعي. وعلى المستوى الوطني، وشملت الفعاليات تحسين كفاءة إدارة المياه، والتحديات المؤسسية والإدارية، خاصة بين بغداد وإقليم كردستان، وتلوث المياه، والممارسات الزراعية المستدامة، مع متابعة النتائج مع جهات مختلفة. وعلى صعيد بناء القدرات وحملات التوعية، بالتعاون مع الجامعات العراقية ووسائل الإعلام والجمهور. وتستمر مؤسسة بحر العلوم الخيرية في نشاطاتها هذه.

ومن المنظمات الوطنية الأخرى مثل منظمة إنقاذ نهر دجلة (<https://savethetigris.org/>). وهي منصة دولية للمجتمع المدني، تسعى إلى تعزيز العدالة المائية في حوض نهر دجلة والفرات. تسعى "إنقاذ نهر دجلة" إلى ربط الجماعات والحركات من العراق وتركيا وسوريا وإيران المعنية بحماية نهر دجلة والفرات. ومنظمة طبيعة العراق (<http://www.natureiraq.org/#/>) منظمة عراقية غير حكومية مسجلة في العراق، ومعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهي عضو في منظمة حياة الطيور الدولية (BirdLife International)، وعضو في تحالف حماية المياه (<https://waterkeeper.org/>). منظمة المناخ الأخضر (iqgreenclimate.org)، تتبنى نهجاً لمكافحة التلوث وحماية البيئة. وهناك نشاطات على المستوى المحلي ونشاطات على مستوى الأفراد.

الاستنتاج والتوصيات:

غالباً ما تواجه المؤسسات، التي تسيطر عليها الدولة في كل منطقة وفي كل نوع من أنواع الحكومات تحديات أكبر في تلبية توقعات مواطنيها، خاصة في الدول الضعيفة أو الهشة. لذلك يتجه الناس، على مستوى العالم، إلى جهات غير الحكومية لثقتهم بها أكثر من الحكومات. ويتنوع نفوذ وتأثير الكيانات الفاعلة غير الحكومية من تقديم الخدمات المجتمعية والحكومة في قطاعات مختلفة، إلى معالجة التحديات العابرة للحدود الوطنية، مما يضعها في بعض الأحيان في منافسة مباشرة مع مؤسسات الدولة، وبالتالي المساعدة في تشكيل المعايير والقيم التي تمنحها مكانة بارزة بعيداً عن الحكومات.

وتختلف المنظمات غير الحكومية في نوعها ووظيفتها وفقاً للسياق السياسي والتحديات التي تواجهها والسمات الثقافية للمنطقة. كما يختلف نوع الاتفاقيات التي تشكل أساس المنظمات العابرة للحدود اختلافاً كبيراً حول العالم، بدءاً من الترتيبات الخاصة، ومذكرات التفاهم، ووصولاً إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرسمية. ومن الواضح أن الأداء الفعال للمنظمات العابرة للحدود يتطلب قاعدة تمويل آمنة وهو العنصر الأهم، والإرادة السياسية للحكومات والتزام الشركاء الذين ينشئونها، والجهات الفاعلة الأخرى التي قد تشارك في العملية. يحرص العديد من المانحين على دعم اللجان الدولية مالياً عند وجود اتفاقيات حازمة وفاعلة وشفافة بين الدول. تمتلك الجهات الفاعلة غير الحكومية العديد من المسارات والأدوات لمساعدة أصحاب المصلحة على تطوير فهم مشترك للتحديات التي تواجهها بشأن البيئة والمياه، بما في ذلك الأنشطة المشتركة مثل بعثات تقصي الحقائق والجولات الدراسية والندوات العلمية وحملات التوعية. ويمكن تعزيز آليات الحوار من خلال الحصول على دعم الخبراء والفنيين والباحثين من مختلف التخصصات والجهات الفاعلة في السياسة الخارجية الذين يمكنهم دعم المناقشات حول كيفية عمل القطاعات والجهات الفاعلة المختلفة معاً بشكل أكثر فعالية. وإن المنظمات غير الحكومية قادرة على تمكين السكان المحليين من خلال توفير المعلومات، ورفع مستوى الوعي، وإدارة المشاريع التي يمكن أن تدعم احتياجات السكان. ومن

الممكن أيضاً أن نزعّم أن هذه الجهات الفاعلة يمكنها التواصل مع نظيراتها المجاورة وإقامة التعاون بشكل أسهل من المؤسسات الحكومية التي تقوم بذلك على المستوى الرسمي بين الدول. مما يتطلب من الجهات الفاعلة غير الحكومية ان تؤدي دوراً في الحوكمة من خلال توفير المعايير والقواعد والممارسات التي تلتزم بها الجهات الفاعلة الأخرى طوعية. كما يجب أن تشمل وظائف المنظمات العابرة للحدود المياه السطحية، وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود وجودة المياه. كما يجب أن تنخرط مختلف فئات أصحاب المصلحة في حوكمة المياه وفي مراحل تقييم سياسة الإدارة المتكاملة للمياه والتفكير نيابة عن النهر. مما يوجب توفير الدعم الحكومي والدولي والشعبي للجهات الفاعلة غير الحكومية حتى تستمر في أداء مهامها كجهات أثبتت فعاليتها.

وقد أثبتت الدبلوماسية متعددة المسارات أهميتها في الحفاظ على الحوار في ظل ظروف سياسية غير مستقرة لمواجهة تقاسم موارد المياه المشتركة لمشاكل مائية أكثر تعقيداً. كما يمكن أن يكون النهج متعدد المسارات مفيداً عند توقف المفاوضات الرسمية بين الأطراف المتنازعة.

التوصيات:

١. الحكومة العراقية:

- أ. ضمان توفير الدعم المالي للجهات الفاعلة غير الحكومية بصورة عادلة وشفافة.
- ب. ضمان استقلاليتها وحرية عملها وحمايتها.
- ج. ضمان حصولها على المعلومات والبيانات التي تخدم عملها في اجراء الدراسة والبحوث خاصة.
- د. يجب أن تدرك الحكومة أن قوة المجتمع المدني من قوتها حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساهم بشكل أساسي في تعزيز جهود الحوكمة والدعم المجتمعي.
- هـ. العمل مع المجتمع الدولي لمنحها وضعاً قانونياً أعلى وتوفير المزيد من الفرص لها للمساهمة في الحوكمة العالمية للمياه العذبة والبيئية العالمية. وملاً الفراغ القانوني بشأن اللوائح التي تحكم سلوك المنظمات غير الحكومية في ظل النظام القانوني الدولي.

٢. لجهات الفاعلة غير الحكومية:

- أ. تطوير المسارات والأدوات لمساعدة أصحاب المصلحة على تطوير فهم مشترك للتحديات التي تواجهها بشأن البيئة والمياه، بما في ذلك الأنشطة المشتركة مثل بعثات تقصي الحقائق والجولات الدراسية والندوات العلمية وحملات التوعية
- ب. اتباع القواعد مثل الشفافية والمشاركة العامة النشطة والتعاون مع القطاعات الأخرى، مثل قطاع الأعمال والحكومة والمنظمات الدولية.
- ج. نشر تقارير بحثية وأوراق ذات صلة، وتعزيز صياغة وتوقيع المعاهدات الدولية.

- د. التعاون والمشاركة العامة مع القطاعات الأخرى، مثل قطاع الأعمال والحكومة والمنظمات الدولية في النشاطات المعنية لقضايا مثل تلوث المياه، وخلق مجالات للتنافس لتشجيع التغيير في الحكومة.
- هـ. تمكين السكان المحليين من خلال توفير المعلومات، ورفع مستوى الوعي، وإدارة المشاريع التي يمكن أن تدعم احتياجات السكان.
- و. التواصل مع نظيراتها المجاورة لتسهيل إقامة التعاون المشترك.

شكر وتقدير: تتقدم مؤسسة بحر العلوم بذراعتها البحثي (ملتقى بحر العلوم للحوار) والاكاديمي (معهد العلمين للدراسات العليا) بالشكر إلى الرئاسات الثلاث وأمانة مجلس الوزراء وهيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء ووزارة الموارد المائية والزراعة والخارجية والبيئة والتخطيط والصحة والتعليم العالي والبحث العلمي ومستشارية الأمن الوطني، ولجنة الصحة البيئة، ولجنة المياه، والزراعة والعلاقات الخارجية في مجلس النواب فضلاً عن الجامعات العراقية وكوادرها التدريسية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة الناشطة في احوار العراق، و بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) وبرنامج التعاون الإنمائي للمنظمات الدولية والمؤسسة الألمانية للتعاون الانمائي GIZ.

وتتقدم المؤسسة بالشكر والامتنان لفريق مشروع (ظماً العراق) وفي مقدمتهم ، د مهدي احمد المدير التنفيذي للمشروع، والسيد علي الغريفي المدير التنفيذي للملتقى، وا. د قاسم الجنابي المستشار الثقافي للمؤسسة، الدكتور عمار إبراهيم مسؤول العلاقات في المؤسسة، ود ليث محمد القرشي. كذلك الشكر لعمادة معهد العلمين د زيد العكيلي ورؤساء الأقسام في المعهد، ود. محمد ياس خضير رئيس قسم العلوم السياسية، ود. صعب ناجي عبود رئيس قسم القانون، والدكتور احمد عبد المجيد رئيس قسم الاعلام، والكوادر العاملة في المؤسسة وفي مقدمتهم السيد صلاح الفضلي.

المصادر:

1. DNI, May 2024. Non-State Actors Playing Greater Roles in Governance and International Affairs. https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/NICM-Non-State-Actors_23-01637_05-18-24.pdf
2. ESCWA, 2020. non-State actors. <https://archive.unescwa.org/non-state-actors>
3. Yuqi Wang, Oct 2023. Non-Governmental Organization and Its Role in International Water Law—Focusing on Its Participation in Global Water Governance. https://www.clausiuspress.com/assets/default/article/2023/10/20/article_1697786198.pdf
4. IWRM Transboundary Organisations Summary <https://iwrmactionhub.org/learn/iwrn-tools/transboundary-organisations>
5. SIWI, undated. Water diplomacy tools. <https://siwi.org/water-and-peace/water-diplomacy-tools>
6. K.Gerasimova and E.Korotkova, undated. NGOs' role in solving transboundary water conflicts (the case study of Central Asian countries). <https://www.ippapublicpolicy.org/file/paper/1433949820.pdf>
7. Selina Ho, Feb 2017. Introduction to Transboundary River Cooperation: Actors, Strategies and Impact' <https://doi.org/10.1080/02508060.2017.1279042>
8. Victoria Shifidi, et al. Jul 2024. Maximizing synergies between state and non-state actors to enhance water governance in the Cubango-Okavango River basin. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/wwp2.12213>
٩. ستيفن بريشيري- كولومبي، أزمة المياه في العالم، وجوه اخفاق الإدارة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠،
10. UN-HRC, SEP 2023. The duty to cooperate and non-State actors. <https://docs.un.org/ar/A/HRC/54/84>
11. MFA, Dec 2011. Water Diplomacy: A Niche for the Netherlands. https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/20111200_cling_report_waterdiplomacy_rgenderen_jrood.pdf
12. IWRM, undated. Water Diplomacy. <https://droughtclp.unccd.int/node/120/printable/print>
١٣. حمزة شريف مياه الرافدين بين ماضٍ قديمها وحاضرٍ اهملها وتعسف عليها. بيت الحكمة، بغداد ٢٠٢١
١٤. عبد السلام مدني، تشرين ثاني ٢٠٢٤. المجتمع المدني العراقي الى أين؟ <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almndny-alraqy-aly-ayn>